

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٠٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذه في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية منذ التقرير الذي قدمته في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/592)، والتقدم المحرز والصعوبات التي صودفت في تنفيذ ولاية البعثة على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و١٧٠٢ (٢٠٠٦).

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان إنجاز العملية الانتخابية بصورة ناجحة إلى حد بعيد يمثل خطوة هامة أخرى على طريق تعزيز العملية الديمقراطية في هايتي. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر، تنافس قرابة ٢٩ ٠٠٠ مرشح على شغل نحو ٨ ٠٠٠ منصب على المستويين البلدي والمحلي في أول انتخابات من نوعها على مدى عشر سنوات، كما أجريت جولة ثانية لانتخاب ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ و١١ من أعضاء مجلس النواب، كانت قد تأجلت من الانتخابات التشريعية التي أجريت في وقت سابق نتيجة لتوقف التصويت. وبالمقارنة بالانتخابات السابقة، اضطلع المجلس الانتخابي المؤقت، خلال هذه الانتخابات، بمسؤولية متزايدة عن الجوانب الفنية والإدارية للعملية، بما في ذلك توليه المسؤولية الكاملة عن تدريب نحو ٤٠ ٠٠٠ من موظفي مراكز الاقتراع ودفع رواتبهم.

٣ - وقد وفرت البعثة المساعدة اللوجستية والأمنية للعملية الانتخابية. وكان من بين المهام التي اضطلعت بها البعثة توزيع قوائم الناخبين على ١٤٠ مكتبا انتخابيا محليا، فضلا عن ٢ ٠٠٠ مجموعة مواد تدريبية لموظفي مراكز الاقتراع، وتوفير المساعدة اللوجستية لجمع



وتخزين المواد الحساسة وغير الحساسة من ٢٣١ ٩ مركزاً من مراكز الاقتراع في أنحاء البلد. وعملت البعثة بصورة وثيقة مع الشرطة الوطنية الهايتية لتنفيذ خطة أمنية مشتركة. ووفر العنصر العسكري تدابير أمنية ثابتة لمراكز الاقتراع في المناطق التي رُئي أنها تنطوي على مخاطر عالية، كما قامت الشرطة الوطنية في هايتي والشرطة التابعة للبعثة بتسيير دوريات في المناطق المحددة لهما. وقامت شرطة البعثة أيضاً بتجنيد وتدريب قرابة ٤٠٠٠ من أفراد الحراسة للعمل في الانتخابات.

٤ - وفي حين وقعت بعض الحوادث الأمنية، فإن نسبة إقبال الناحيين على الإدلاء بأصواتهم، التي قُدرت بحوالي ٣٠ في المائة، كانت أعلى مما كان متوقعاً. وأعلنت السلطات الانتخابية في هايتي رضاها بصفة عامة عن العملية. غير أنه من المتوقع تقديم عدد من الطعون، سيتناولها المجلس الانتخابي المؤقت في الأسابيع القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الدمار الذي لحق ببعض مراكز الاقتراع وما يتصل بذلك من ضياع المواد الانتخابية، يُرجح إعادة الانتخابات في العديد من الدوائر التي تضررت من ذلك.

٥ - وقد دُعي أعضاء المجلس التشريعي الثامن والأربعين إلى عقد دورات استثنائية في عدد من المناسبات، من بينها اعتماد ميزانية الدولة في أيلول/سبتمبر. وحتى الآن، درس مجلس الشيوخ ثمانية مشاريع قوانين قُدمت إلى البرلمان، بينما درس مجلس النواب خمسة مشاريع. ويجتمع مختلف اللجان البرلمانية بصورة منتظمة، بما في ذلك للتشاور مع الخبراء، ومع الشركاء الوطنيين والدوليين. وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، قامت مجموعات من البرلمانيين بسلسلة من الزيارات لكل من المحافظات العشر التي توفر لها البعثة الدعم اللوجستي والأمني. واختارت الحكومة الإبقاء على جميع مندوبي الإدارات ونوابهم والسلطات البلدية لبقية عام ٢٠٠٦. واتخذ هذا الإجراء لتجنب إحداث تغييرات متسعة فيما بين مسؤولي الحكم المحلي قبيل انتخابات الثالث من كانون الأول/ديسمبر، وإتاحة الوقت الكافي لمناقشة وبحث مشروع قانوني اللامركزية وعدم التركيز.

٦ - ولم يشهد برنامج التعافي الاجتماعي الذي اقترحه رئيس الوزراء أي تقدم يُعتد به. فلا بد من توفر الدعم الثنائي لإتاحة الفرصة لتحقيق التحسينات المتوخاة في البرنامج، الذي يتسم بأهمية حاسمة في تعزيز الاستقرار وتشجيع المزيد من التقدم السياسي. وفي المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي المعقود في بورت أو برنس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، تعهد المشاركون الدوليون بتقديم ٧٥٠ مليون دولار للبرامج التي تشتد الحاجة إليها لتمويل العجز في الميزانية وبرنامج الحكومة للاستثمار العام للسنة المالية القادمة. وأعربوا عن استعدادهم للعمل من أجل زيادة شفافية المعونة الدولية من خلال التزامات ثابتة بدورات

الميزانية، على النحو الذي اقترحتة الحكومة. وكرر المشاركون الدوليون تأكيد دعمهم الثابت لجهود الإصلاح التي تضطلع بها الحكومة في مجالات الإدارة الاقتصادية، ومحاربة الفساد والتخريب والتهرب من دفع الضرائب، كما أعادوا تأكيد التزامهم بالعمل مع الحكومة لدعم إصلاح النظام القضائي والشرطة الوطنية في هايتي، فضلا عن الجهود المبذولة من أجل التنمية الاجتماعية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أن مؤتمر المتابعة المعقود في مدريد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر قد ساعد في استمرار التركيز الدولي على هايتي، وأسفر عن عدد من التعهدات الكبيرة، رغم أنه لم يكن مؤتمرا لإعلان التبرعات من الناحية الرسمية.

٧ - وأشارت المظاهرات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر إلى إمكانية التعبير عن الإحباط بصورة عنيفة، وهو ما يمكن أن يؤثر على الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتشجيع التقدم. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تجمع نحو ٣٠ طالبا قرب احتفال بيوم الأمم المتحدة في بورت أو برنس، وهم يحملون لافتات مناهضة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويدعون إلى سحب قوات حفظ السلام. وفي اليوم التالي، نظم نحو ٦٠٠ طالب احتجاجا مشابها بالقرب من قصر الرئاسة، حيث أقيمت حواجز على الطرق بإطارات السيارات المشتعلة. وردا على ذلك، حث وزير الخارجية الطلاب على عدم اللجوء إلى العنف، وإن كان قد أشار إلى أن المظاهرات تبين نفاد صبر الناس إزاء عدم حدوث تقدم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - وعقب إعادة ضم هايتي إلى الجماعة الكاريبية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام بزيارة هايتي وفد رفيع المستوى من الجماعة الكاريبية، يرأسه رئيس وزراء سان كيتس ونيفس، التي تتولى رئاسة الجماعة حاليا. وناقش الوفد مع السلطات الهايتية احتمالات إدماج هايتي تماما في الجماعة، بما في ذلك في سوقها المشتركة. وتزامنت هذه الزيارة مع زيارة بعثة تقييم أوفدتها الجماعة الكاريبية، وناقش خلالها المشاركون إقامة مكتب للجماعة في بورت أو برنس. وتمت هذه المبادرات في إطار استجابة الجماعة الكاريبية لطلب الرئيس بريفال دعم تنمية هايتي.

٩ - وظل استمرار إعادة الرعايا الهايتيين إلى بلدهم يمثل مشكلة محتملة على طول الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، يسرت البعثة عقد اجتماع ضم ممثلين لسلطات هايتي وللجمهورية الدومينيكية ومنظمات غير حكومية لمناقشة تطبيق بروتوكول التفاهم المتعلق بآليات إعادة المواطنين وغير ذلك من مجالات القلق الرئيسية.

ثالثاً - الحالة الأمنية

العمليات الأمنية

١٠ - ظلت الحالة الأمنية العامة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مستقرة نسبياً في معظم أنحاء البلد، وكانت هناك علامات على التحسن في بعض المجالات الحرجة. غير أن الوضع برمته ظل هشاً وقابلاً للانفجار. وظل جانب كبير من أعمال العنف يحدث في العاصمة؛ أما بقية مناطق البلد، فكانت تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار، باستثناء الحوادث المعزولة التي أبلغ عن وقوعها في فورت ليبرتيه، وكاب هايتين، وغونايف. ورغم استمرار أعمال الخطف بمعدلات مرتفعة في أنحاء بورت أو برنس، فإنها كانت أقل مما كانت عليه في العام الماضي، في حين أظهرت معدلات جرائم القتل قدراً من التراجع. غير أن الهجمات المسلحة على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ازدادت، وكذلك المظاهرات العنيفة. ولا تزال تنمية قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في مرحلة مبكرة للغاية. ويستمر العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة في الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز قدرتها في وجه التحديات الهائلة، والعمل في تعاون وثيق مع القيادة السياسية وقيادة الشرطة في هايتي.

١١ - وفي ١٩ تموز/يوليه، تجمعت مجموعات مسلحة في بورت أو برنس، حيث أطلقت نيران أسلحتها وأثارت الذعر بالقرب من سيتي سولي ومن المطار، معربين عن نفاد صبرهم إزاء ما يتصورون أنه تقاعس الحكومة عن تلبية مطالبهم بالعفو في مقابل المشاركة في برنامج نزع السلاح. وفي اليوم التالي، فتحت الجماعات المسلحة النار على معسكر للكتيبة الأردنية ومركز قريب للشرطة الوطنية الهايتية، مما تسبب في إصابة أحد ضباط الشرطة بجروح، في حين قُتل خمسة من أفراد العصابة المهاجمة وجُرح خمسة آخرون. وعلى مدار اليومين التاليين، لقي ستة مدنيين مصرعهم، وأصيب قرابة ٨٠ آخرون، وتم اختطاف عدد غير معروف.

١٢ - وفي مواجهة اندلاع العنف بهذا الشكل، كثف ممثلي الخاص مناقشاته مع الرئيس بريفال والمسؤولين الحكوميين لوضع استجابة منسقة. ولإبراز الشراكة بين البعثة والحكومة، قام الرئيس بريفال بزيارة للمدينة العسكرية cite militaire في ٩ آب/أغسطس برفقة مسؤولين آخرين من الحكومة والبعثة. وبعد الحديث مع السكان المحليين، أصدر الرئيس بياناً أكد فيه أنه في حين بدأت حكومته حواراً مع بعض الجماعات المسلحة في محاولة لإطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنه لن يتردد في استخدام القوة لتحديد الجماعات المسلحة التي ترفض إلقاء سلاحها طوعاً.

١٣ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، اتفق مسؤولون من الحكومة ومن البعثة على خطة لتعزيز الأمن، أقيمت بمقتضاها ١٢ نقطة تفتيش إضافية مشتركة بين البعثة والشرطة الوطنية، و ٢٣

نقطة تفتيش إضافية للشرطة الوطنية وحدها حول بورت أو برنس. وتم نقل ثلاث فصائل تابعة للبعثة من المناطق النائية إلى سيبي سولي لدعم تزايد وتيرة العمليات في تلك المنطقة. كما تم تعديل توزيع وحدات الشرطة المشكلة.

١٤ - وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، بدأ الوضع الأمني في التحسن نتيجة للتدابير التي اتخذتها الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة، ولوحظ جو من الهدوء النسبي في منطقتي سيبي سولي والمدينة العسكرية عقب تعزيز وجود البعثة فيهما. وعلاوة على ذلك، وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اتفقت البعثة والحكومة على إنشاء آلية اتصال على أعلى مستوى لتخطيط العمليات المشتركة مستقبلاً في سيبي سولي، وإنشاء آلية لتنسيق هذه العمليات ورصدها والتحقق منها. وفي اليوم التالي، قام ضباط من الشرطة الوطنية ورفقتهم مسؤولون من البعثة بزيارة سيبي سولي لمقابلة السكان والقادة المحليين والنظر في إمكانية استئناف الدوريات وإعادة وجود الشرطة الوطنية في المنطقة. وكانت أول زيارة تقوم بها الشرطة الهايتية لمنطقة سيبي سولي خلال ما يقرب من ثلاث سنوات محل ترحيب من السكان المحليين، الذين أعربوا عن استعدادهم للعمل إلى جانب الشرطة الوطنية لإعادة إقرار السلام في المنطقة. وبعد ذلك، بدأت الشرطة الوطنية تسيير دورياتها في سيبي سولي أثناء ساعات النهار.

١٥ - وظلت درجة التوتر مرتفعة في منطقة مارتيسان من بورت أو برنس طوال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي عدد من المناسبات، عثرت القوات التابعة للبعثة على جثث تبعث أسباب موتها على الرية. وفي إطار الخطة المشتركة بين البعثة والحكومة لإعادة إقرار الأمن، نظمت البعثة سلسلة من الاجتماعات بين السلطات المحلية والسكان. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اعتقلت القوات التابعة للبعثة قائد إحدى الجماعات المسلحة الهامة كانت له صلة بأعمال القتل الواسعة النطاق التي وقعت في منطقة مارتيسان في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على حد سواء. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تصدت الشرطة الوطنية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة لمجموعة من المجرمين المسلحين في مارتيسان، مما أسفر عن مصرع مدني واحد وإصابة أحد أفراد الشرطة التابعة للبعثة. وألقت الشرطة الوطنية الهايتية القبض على ثمانية أشخاص، غير أنها أطلقت سراحهم بعد ذلك.

١٦ - وتعرضت القوات والشرطة التابعة للبعثة لإطلاق النار عليها عدة مرات خلال الفترة التي يغطيها التقرير؛ وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لقي جنديان تابعان للبعثة مصرعهما أثناء عودتهما إلى قاعدتهما. كما أن الخسائر الناجمة عن أعمال العنف طالت الشرطة الوطنية الهايتية أيضاً، حيث قُتل سبعة من ضباطها في أنحاء العاصمة منذ شهر آب/أغسطس.

١٧ - إن أوجه التقدم التي تحققت في مجال الأمن لا تزال هشة، ولا بد من توطيدها. ولإنجاز ذلك، يتعين تطوير وتعزيز التعاون الوثيق الذي أقيم بين البعثة والسلطات السياسية والأمنية في هايتي، ومواصلة زيادة وتيرة العمليات في مناطق الريف والحضر. وبالإضافة إلى الأنشطة التي يُضطلع بها في بورت أو برنس، تخطط البعثة لتعزيز وجودها والقيام بتدابير رادعة بطول الحدود وفي الموانئ والجزر البعيدة من أجل تعزيز القدرة الدنيا للحكومة على التصدي لأنشطة التهريب (انظر S/2006/592، الفقرة ٥٤). وللتخفيف من هذه الأنشطة غير المشروعة ستقوم البعثة مع حرس السواحل الهايتية بعمليات مشتركة، مع مراعاة القدرة المحدودة لحرس السواحل.

١٨ - وفي هذا السياق، سيكون من الأهمية بمكان تجنب إجراء تغييرات قبل الأوان في تشكيل القوة. وكما يرد أدناه، سيلزم الشروع في عملية طويلة الأجل لتطوير قدرة أمنية كاملة لهايتي، بما في ذلك القدرة على تولي المهام التي تتجاوز أعمال الشرطة الأساسية. ولذلك، فما لم يحدث تحسن درامي في الحالة الأمنية، سيظل استمرار مساهمة العنصرين الشرطي والعسكري، بالحد الأقصى المسموح به حالياً لقوامهما والبالغ ٢٠٠ ٧ من القوات و ٩٥١ ١ من أفراد الشرطة (بما في ذلك ثمان من الوحدات المشكلة)، أمراً لا غنى عنه في الأشهر القادمة. فالتخفيضات التي ستتم مستقبلاً في القوات والشرطة الدولية يجب أن تتم من خلال عملية محسوبة ومخططة بدقة، بالاستفادة من المشاورات التي تجري مع السلطات الهايتية، عندما يسمح كل تحسن مقابل في القدرة الهايتية بنقل مهام محددة إلى السلطات الهايتية.

١٩ - وفي الوقت ذاته، سيكون توفير مساعدات ثنائية تكميلية عنصراً حاسماً في معالجة المشاكل الناشئة عن تهريب المخدرات والأسلحة. فهذه الأنشطة غير المشروعة تتجاوز قدرة السلطات الوطنية وقدرات البعثة على السيطرة، وهي تمثل مشكلة خطيرة بالنسبة لاستقرار البلد في الأجل الطويل. كما سيكون من الضروري بذل المزيد من الجهود لتشجيع الأنشطة الإنسانية والإنمائية الصغيرة التي يمكن أن تتابع وتعزز تأثير العمليات الأمنية.

نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من أعمال العنف

٢٠ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي العمل مع السلطات الوطنية المعنية لوضع عملية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتناسب مع الاحتياجات الأمنية للبلد. وتتطلب العملية التركيز بصفة خاصة على الحد من أعمال العنف على الصعيد المحلي من خلال الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة أجهزة الحكم المحلية إلى الأحياء التي تسودها الاضطرابات، وفقاً للرؤية المبينة في قرار مجلس الأمن ١٧٠٢ (٢٠٠٦).

٢١ - وكما قال الرئيس رينيه بريفال في الملاحظات التي أدلى بها علنا حول هذه المسألة، فإنه يفضل تبني استراتيجية من شقين، يقترن فيها تشديد ضغوط قوات الأمن في المدينة العسكرية وسياتي سولي بمواصلة النقاش بين الحكمة وقادة الجماعات المسلحة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، عينت الحكومة لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تضم سبعة أعضاء، وهي اللجنة التي تبادر بتنفيذ البرنامج الحكومي لنزع السلاح.

٢٢ - وحيث أن هذه العملية المذكورة آنفا لا تزال في مرحلة مبكرة، فإن التقدم المحرز حتى الآن يظل محدودا. فلم ينضم رسميا إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سوى جماعتان يبلغ مجموع أفرادهما ١٠٤ أشخاص. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن مشاركتهم ربما أسهمت في تراجع معدلات أعمال العنف والاختطاف في الأجل القصير، فإن من الواضح أنها لم تسفر عن قطع شوط بعيد في نزع سلاح العصابات. ويُشتبه في أن كثيرا من المشاركين لا يزالوا متطورين في أنشطة إجرامية. وفي الوقت ذاته، تعمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تعاون وثيق مع الحكومة، من أجل دعم تعزيز الإطار التشريعي للسيطرة على الأسلحة الصغيرة؛ وبناء القدرات المحلية على الحد من أعمال العنف بالتعاون مع الهياكل الجديدة للحكم المحلي؛ ولمواصلة التركيز على النساء المتضررات من العنف، وكذلك على الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة (بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)).

٢٣ - ولا تزال مهمة تكييف عمليات نزع السلاح مع الظروف السائدة في هاييتي وتفكيك العصابات بشكل فعال تمثل تحديا معقدا لا يستهان به. ومع ذلك، سيكون من الأهمية مواصلة السعي وراء هذا الهدف نظرا للأهمية المعلقة على برنامج الحكومة باعتباره عنصرا مكملا ضروريا للعمليات الأمنية، وإصلاح قطاع الأمن، وعودة أجهزة الحكم المحلي إلى المناطق التي تسودها الاضطرابات. وستواصل البعثة العمل مع الحكومة بصورة وثيقة لإيجاد حل مناسب، مع مواصلة التدابير ذات القاعدة المحلية في الوقت ذاته.

رابعا - إصلاح هياكل سيادة القانون

تعزيز القدرة الأمنية الهايتية

٢٤ - اتخذت الحكومة خطوة هامة نحو إصلاح وتعزيز الهيكل الأمني في هاييتي عندما وقع رئيس الوزراء، جاك - إدوارد أليكيس، خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية في ٨ آب/أغسطس (انظر S/2006/726، المرفق). وكانت الخطة نتاجا لعملية ممتدة للاستعراض والتشاور بين المسؤولين السياسيين ومسؤولي الشرطة المعنيين في هاييتي، بدعم من الأمم

المتحدة. ويرسم هذا المشروع صورة واضحة وشاملة لتطوير قدرة أساسية لأعمال الشرطة داخل هايتي، بالاستفادة من الخبرات المتوفرة داخل البلد وعلى الصعيد الدولي. كما تتضمن الخطة خريطة طريق لتعاون الهايتيين وشركائهم الدوليين. ويمكن أن يمثل اعتمادها نقطة انطلاق لعملية فعالة حقا لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية.

٢٥ - ووفقا للمقاييس الأساسية التي حددتها خطة الإصلاح، يتوخى أن تزداد الشرطة الوطنية الهايتية من قوامها الحالي بمعدل يناهز ١ ٥٠٠ فرد سنويا، حتى تصل إلى ١٤ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١١. وتشير الخطة إلى أن هذا الرقم الأخير ينبغي أن يكون كافيا للاضطلاع بالمهام الأساسية للشرطة. وفي الوقت ذاته، توضح الخطة أنه سيلزم مواصلة تعزيز القدرة الأمنية، لتصل إلى ما مجموعه ٢٠ ٠٠٠ فرد، للاضطلاع بكامل نطاق المهام الأمنية، وأنه سيلزم وضع خطة مناسبة لإنجاز ذلك. وحتى الآن، تم تسجيل حوالي ٨ ٠٧٠ من أفراد الشرطة الوطنية و ١ ٥٨٠ من العاملين المدنيين في قاعدة بيانات الشرطة التي وضعتها الأمم المتحدة، والتي ستستخدم الشرطة الوطنية الهايتية أيضا. كما أن ٦٠٠ مرشح آخرين، من بينهم ٣٠ من النساء، سيبدأون دورات تدريبية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بتمثيل الجنسين، فإن النساء يشكلن نحو ٦,٥ في المائة من أفراد الشرطة الوطنية و ١٢ في المائة من العاملين المدنيين. وفي محاولة لمكافحة التمييز ضد النساء في تلك المؤسسة وضمان تعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطتها، أنشأت الشرطة الوطنية مؤخرا مراكز تنسيق جنسانية في أنحاء البلد. ويتلقى العاملون فيها حاليا دورات تدريبية بالتعاون مع البعثة. وقدمت البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لبرنامج الشرطة الوطنية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه من خلال توفير دورات تدريبية في مركز التدريب التابع للشرطة الوطنية الهايتية وفي أنحاء البلد.

٢٦ - وكما أثير من قبل (انظر الوثيقة S/2996/592)، فإن خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية تتوخى تنفيذ ثلاث عمليات رئيسية: الفرز، والتدريب، وتعزيز القدرات المؤسسية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الشرطة الوطنية بدء عملية الفرز، التي تنطوي على تقييم المهارات الاحترافية للمرشحين وخلفيتهم من زاوية الانضباط، بالاستفادة من الجهود المشتركة لأفرقة من البعثة والشرطة الهايتية. وتجري حاليا هذه العملية بالنسبة لأعلى ٢٥ ضابطا في الشرطة الوطنية الهايتية، ومن بينهم المدير العام والمفتش العام، فضلا عن ١٠ من محققي الشرطة الوطنية سيشاركون هم أنفسهم في عمليات الفرز اللاحقة. وسيُستبعد الأفراد الذين لا يستوفون معايير الانضباط اللازمة، أما جوانب القصور من حيث المهارات فستعالج من خلال توفير تدريب إضافي.

٢٧ - وبالإضافة إلى المساهمة في عملية الفرز، تضطلع البعثة بدور بالغ الأهمية في دعم الشرطة وتطويرها كمؤسسة كما هو متصور في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. فمستشارو الشرطة التابعون للبعثة، والبالغ عددهم ٩٥١ مستشاراً، سيواصلون مراقبة نظرائهم في الشرطة الوطنية في بورت أو برنس وفي المحافظات وإسداء المشورة لهم، مع تقديم الدعم لتطوير سياسيات ومؤسسات الشرطة الوطنية الهايتية في نفس الوقت. كما سيتعين على البعثة تقديم المزيد من المشورة المتخصصة، مستفيدة في ذلك من المهارات المدنية، لكفالة تطوير إدارة الشرطة الوطنية الهايتية على نحو فعال.

٢٨ - وسيكون توفر مساعدات ثنائية سخية أمراً لا غنى عنه لتطوير ومواصلة المستوى الأساسي من الدعم المقدم من خلال البعثة. وسيضمن ذلك بصفة خاصة تقديم المساعدة للاستثمارات الرأسمالية اللازمة، التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المساعدة في تنسيقها.

نظاما العدل والسجون

٢٩ - وكما ورد من قبل، لا يزال نظام العدالة الجنائية في هايتي إلى حد كبير عاجزاً عن الاضطلاع بمهامه، ولا يزال انعدام التعاون بين الشرطة ونظام العدل يمثل مشكلة لا يستهان بها. ولا يزال ازدحام السجون وامتداد فترات الاحتجاز انتظارا للمحاكمة مصدراً للقلق الشديد. كما أن قضاء الأحداث يُعد مشكلة هو الآخر. فمحكمة أحداث بورت أو برنس لا تزال مصابة بالشلل منذ عدة أشهر نتيجة لرفض القضاة المكلفين بالعمل في المحكمة القيام بعملهم في حي بيل-إير Bel-Air الفقير، حيث توجد المحكمة.

٣٠ - واستجابة لذلك، تقدم البعثة المساعدة والمشورة لوزارة العدل والأمن العام، وبخاصة في صياغة التشريعات الجديدة أو العاجلة، وإعادة تشكيل هيكل المؤسسات الرئيسية، وإعادة فتح كلية القضاة، وإضفاء الصبغة الاحترافية على الوزارة. وقد أعد الوزير خطة عمل للأنشطة في الأجلين القصير والمتوسط التي يمكن أن تساعد في معالجة المشاكل الهيكلية مثل افتقار جهاز القضاء إلى الاستقلال وامتداد فترات الاحتجاز انتظارا للمحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من البعثة، اعتمد الوزير خطة استراتيجية شاملة لإصلاح نظام العدل يعترف استخداماً كأساس للخطة الخمسية لتطوير مؤسسات الوزارة. كما عقد أول اجتماع مع جميع المانحين المشاركين في قطاع العدل، وهو ما أدى إلى إنشاء آلية جديدة لتنسيق المساعدات.

٣١ - وقد أعدت الوزارة ثلاثة مشاريع قوانين (عن مركز القضاة وكلية القضاة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية) تهدف إلى تعزيز استقلال جهاز القضاء. وتنتظر هذه المشاريع الآن

موافقة مجلس الوزراء عليها قبل تقديمها إلى البرلمان. وتواصل البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم الخبرة الفنية والتدريب للسلطات القضائية لتحسين نظام عدالة الأحداث، وبخاصة فيما يتعلق بحالة الأطفال الخارجين على القانون.

٣٢ - كما توفر البعثة موارد فنية لدعم العناصر الفاعلة في النظام القضائي، بالجمع بين تقديم المساعدة التقنية المباشرة وإسداء المشورة، حيث يتمثل الهدف الرئيسي في تحسين العملية الجنائية ومعالجة مشكلة فترات الاحتجاز الطويلة انتظاراً للمحاكمة التي سبق الإشارة إليها. وتعمل البعثة أيضاً مع الشركاء الثنائيين في توفير التدريب لأكثر من ٢٥٠ من قضاة الصلح وكتابة السجلات، ولحوالي ٧٠ من المدعين العامين، فضلاً عن تنسيق الدعم المقدم من المانحين.

٣٣ - أما مشكلة ازدحام السجون، التي تزداد تفاقمًا من جراء ضعف الهياكل الأساسية وقلة عدد موظفي السجون، فلا تزال تبعث على القلق من زاويتي الأمن وحقوق الإنسان. وقد اتضحت المخاطر التي ينطوي عليها هذا الوضع في عملية لاقتحام أحد السجون في ٤ كانون الأول/ديسمبر، رغم أنها كانت عملية محدودة في نطاقها. وتعمل البعثة مع الوزارة في إنشاء لجان تعني بمسألة الاحتجاز في أنحاء البلد لمعالجة المسائل البالغة الأهمية المتمثلة في اكتظاظ السجون وامتداد فترات الاحتجاز انتظاراً للمحاكمة. وتسعى البعثة لتعزيز إدارة السجون من خلال تقديم الدعم لإصلاح ضوابط الميزانية وإجراءات الإنفاق، فضلاً عن وضع نظام لمراقبة المخزون والعاملين. وتشترك البعثة مع الإدارة الوطنية للسجون ولجنة الصليب الأحمر الدولية في وضع نهج شامل لمعالجة مشاكل الصحة والتغذية في السجون.

٣٤ - في حين أن إشراك السلطات المنتخبة حديثاً في وضع خطط للإصلاح لمعالجة المشاكل القديمة في قطاع العدل يوفر قاعدة حيوية للأنشطة المقبلة، فإن استمرار مشاركة البعثة يظل أمراً حاسماً في تحقيق إمكانيات تلك السلطات. ومن خلال مواصلة إسداء المشورة بشأن السياسات العامة والمسائل العملية، سيواصل الخبراء في قسم العدل في البعثة العمل بمثابة مورد حيوي للعاملين في وزارة العدل والأمن العام وفي نظام القضاء والسجون وهم يسعون إلى تحويل خططهم إلى واقع ملموس. وبالمثل، فإن ضباط السجون الستة عشر المعارين من الدول الأعضاء، على النحو المأذون به في القرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، سيتابعون الإصلاحات التي تجري في مراكز الاحتجاز في أنحاء البلد من خلال تقديم المساعدة المباشرة وإسداء المشورة لإدارة السجون.

خامسا - حقوق الإنسان

٣٥ - أدى تنصيب الحكومة الجديدة وما أعقب ذلك من تعيينات رفيعة المستوى في ميدان سيادة القانون إلى تحسن احتمالات توفر استجابة أكثر كفاءة للنواقص الخطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وسيكون التزام السلطات الجديدة عنصرا حاسما في معالجة حالة حقوق الإنسان في هايتي، وهي الحالة التي ظلت تبعث على القلق في الفترة التي يغطيها التقرير. فكثير من سكان هايتي لا يزالوا يتعرضون لأعمال العنف يوميا، وبخاصة في الأحياء الفقيرة من بورت أو برنس. وأفادت الأنباء أن ما لا يقل عن اثني عشر شخصا، من بينهم أحد ناشطي حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، قد لقوا مصرعهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على أيدي الجماعات المسلحة التي تمارس نشاطها في حيي مارتيسان وفونتامارا في بورت أو برنس. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وفي بورت أو برنس أيضا، قُتل خمسة أشخاص وجرح أكثر من عشرة آخرين أثناء إطلاق النار في منطقة بيل - إير من العاصمة. وقيل أن القتلة من أعضاء جماعة مسلحة كان سكان المنطقة قد طردوهم منها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. أما التحقيقات القضائية في أعمال القتل التي وقعت في مارتيسان في ٧ تموز/يوليه (انظر S/2006/592، الفقرة ١٣)، فلم تحرز تقدما يُعتد به، حيث كانت تعرقلها جوانب قصور تقنية خطيرة، منها الافتقار إلى أدلة الطب الشرعي السليمة وضعف التعاون بين الشرطة والسلطات القضائية.

٣٦ - وأحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بقضية رئيس الوزراء السابق إيفون نبتون (انظر S/2006/592، الفقرة ٢٩)، الذي أفرج عنه مؤقتا في ٢٧ تموز/يوليه، بعد أن قضى أكثر من عامين محتجزا انتظارا للمحاكمة. كما أفرج عن أربعة من كبار الناشطين في حركة لافالاس Lavalas في ٨ آب/أغسطس، بعد أن قضوا عامين ونصف العام محتجزين انتظارا للمحاكمة.

٣٧ - وأثناء زيارة رسمية قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أعربت عن قلقها أوجه القصور فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك اكتظاظ السجون وامتداد فترات الاحتجاز انتظارا للمحاكمة، وكذلك فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويبدو أنها رحبت في الوقت ذاته باستعداد الحكومة لاتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الوضع.

٣٨ - وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، زادت البعثة من حجم ما تضطلع به من أنشطة في مجالات التدريب والتثقيف المدني وتقديم الخبرة الاستشارية. واستمرت المكاتب المحلية التابعة للبعثة في القيام بأنشطة الرصد، وتوفير دورات تشييطية دورية عن معايير حقوق الإنسان والأحكام القانونية في هايتي، وهي دورات تم تنظيمها في المواقع

المستهدفة من مراكز الشرطة ومكاتب المدعين والمحاكم والسجون في أنحاء البلد. وبالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، تقوم البعثة بوضع مواد تدريبية تهدف تعميم معايير حقوق الإنسان في جميع جوانب التدريب الأساسي الذي تتلقاه الشرطة.

٣٩ - ولا تزال البعثة عضوا في المائدة المستديرة الوطنية المعنية بمنع العنف ضد المرأة وحمايتها، التي ترأسها وزارة شؤون المرأة وحقوقها. وتشارك البعثة تحديدا في البرامج المتصلة بإنشاء قاعدة بيانات لتنسيق جمع البيانات المتصل بالعنف، وإنشاء وحدات استقبال في مراكز الشرطة الوطنية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف، وبناء قدرات منظمة وطنية غير حكومية ينشئها الرجال وتتوجه إلى الرجال لمكافحة العنف ضد المرأة.

٤٠ - وسيلزم بذل المزيد من الجهود للتصدي لمشاكل حقوق الإنسان وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في هايتي. وستواصل البعثة أنشطتها في مجال بناء القدرات في بورت أو برنس وفي أنحاء البلد، كما ستواصل تقديم المساعدة إلى المؤسسات الحكومية المعنية من أجل تنمية المهارات والخبرات. وفي الوقت ذاته، سيكون استمرار الالتزام المشترك من جانب القيادة الهايتية عاملا حاسما في تحقيق التقدم، بما في ذلك من خلال إقرار التشريعات الرامية إلى إعادة تعريف وضع ودور مكتب أمين المظالم.

حماية الأطفال

٤١ - ظلت الاعتداءات الخطيرة على الأطفال، وخاصة في مناطق بورت أو برنس المتضررة من أعمال العنف المسلح، تثير القلق البالغ، فضلا عن اتساع نطاق حوادث الاغتصاب وغيرها من الاعتداءات الجنسية الخطيرة على الفتيات. وتشمل الأولويات تعزيز لواء حماية القُصر التابع للشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن بدء برنامج لتدريب الشرطة على حماية الأطفال وحقوقهم، وكذلك استئناف محكمة الأحداث لعملها. كما شرعت البعثة مع اليونيسيف في عملية للتدريب وبناء القدرات للجنة البرلمانية المعنية بحقوق الأطفال.

سادسا - الحكم الديمقراطي ومؤسسات الدولة

٤٢ - اضطلعت البعثة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدور رئيسي في إنجاز الانتخابات على المستويات المحلية والبلدية والوطنية، مما أفسح المجال أمام تدعيم الهياكل الديمقراطية للحكم في هايتي. وعلاوة على ذلك، وبلاستفادة من الزخم الجديد الناشئ عن تنصيب السلطات المنتخبة ديمقراطيا، بدأت البعثة في تعزيز مؤسسات الدولة. غير أنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير جدا لكفالة توفر مستوى أساسي من القدرات، وهو ما يتطلب استمرار توفير

المساعدة من البعثة ومن المانحين. وفي القوات ذاته، سيلزم اتخاذ قرارات سياسية لتوضيح الطرق التي ستعمل بها مختلف المؤسسات وكيف ستكون علاقاتها ببعضها البعض.

٤٣ - وقد قدمت البعثة المشورة إلى الفرع التنفيذي على المستوى المركزي، وبخاصة من خلال الاتصالات مع وزارة الداخلية والتجمعات الإقليمية، ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي، ووزارة الاقتصاد والمالية من أجل دعم بسط سلطة الدولة في أنحاء البلد. وسيلزم توفير المزيد من المساعدة المتخصصة لدعم السلطات الوطنية في تنمية المهارات ووضع السياسات في المجالات الأخرى ذات الأهمية البالغة في تحقيق الاستقرار، بما في ذلك الأمن والجمارك. وشاركت البعثة في برنامج استمر ثمانية أسابيع لتدريب المراقبين الماليين المحليين، وساهمت في تمويله من خلال الأموال المرصودة لمشاريع الأثر السريع، وذلك بالعمل بصورة مشتركة مع وزارة الاقتصاد والمالية. وفيما يتعلق بالتشريعات، أنشأت البعثة مكتب اتصال برلماني، وتعمل بشكل وثيق مع رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب وزعماء المجموعات البرلمانية من أجل تقييم احتياجات البرلمانين وتعزيز تنسيق المساعدات الدولية.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، صممت البعثة برامج تدريبية لعدد من الموظفين المعيّنين والمنتخبين، وبخاصة على الصعيد المحلي، لمساعدة غالبية المجتمعات المحلية الـ ١٤٠ على الوصول إلى مستوى أساسي من القدرة على إدارة شؤون الحكم. وسيبدأ التنفيذ بمجرد التيقن من سيتولى هذه المسؤوليات في السنة القادمة. وكانت إحدى المبادرات تتمثل في إعداد برنامج تدريبي لمندوبي الإدارات ونوابهم، تم تصميمه بالاشتراك مع وزارة الداخلية والتجمعات الإقليمية. وسيغطي البرنامج مواضيع من قبيل الشؤون المالية المحلية، ومبادئ الميزانية وإدارتها؛ وإجراء تقييم بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والمالية وإحدى المنظمات غير الحكومية المحلية للثغرات الموجودة في معارف ٨٠٠ من المرشحين المحليين لشغل مناصب من أجل إعداد مناهج تدريبية للمسؤولين الذين سيُنتخبون مستقبلاً؛ وتصميم نماذج لاستخدامها في تدريب المسؤولين المنتخبين حديثاً بين منتصف كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير ٢٠٠٧.

٤٥ - كما تواصل البعثة، بالتعاون مع السلطات المركزية والمحلية، تحديد أكثر الاحتياجات إلحاحاً من حيث البنية الأساسية. كما استفادت من آلية مشاريع الأثر السريع في دعم مشاريع البنية الأساسية الصغيرة، مثل إصلاح أو تشييد القاعات العامة ولحاكم ومراكز الشرطة ومكاتب المندوبين، وتزويد المؤسسات الحكومية بالحد الأدنى من وسائل تقديم الخدمات، في حين يجري التخطيط لمشاريع أطول أجلاً بمساعدة من المانحين.

٤٦ - وعموماً، وفي حين أن الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة التي يغطيها التقرير قد ساعدت في إرساء أساس للتقدم، لا يزال يتعين إنجاز قدر كبير من العمل من أجل إضفاء الطابع الاحترافي على موظفي المؤسسات الحكومية وتدريبهم. وتسهم البعثة إسهاماً كبيراً في تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً من خلال الدعم المستمر لتطوير المواد التدريبية وتوفير التوجيه، بما في ذلك من خلال توفير الخبرة المتخصصة للوزارات الرئيسية. غير أنه يجب إكمال هذا الجهد بمبادرات ثنائية لتلبية الاحتياجات التي قد لا ترتبط بشدة بتحقيق الاستقرار، وإن كان يتعين مع ذلك تلبيةها لتمكين الدولة من العمل بمستوى معقول للوفاء باحتياجات مواطنيها. وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم توفير دعم كبير ومستمر من جانب المانحين للاستجابة بشكل فعال لاحتياجات البلد على صعيد البنية الأساسية. بما يتجاوز المساهمات الأساسية التي تُقدم من خلال البعثة. وتشمل هذه المشاريع إصلاح الطرق ومشاريع البناء في شمال البلد وغيره من المواقع، وإصلاح شبكة الكهرباء الرئيسية في أنحاء البلد، وهي المشاريع التي يمولها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وبالمثل، وفي حين أوضح سير الدورة الانتخابية الحالية بسلسلة نسبية تزايد قدرة السلطات الانتخابية المؤقتة، سيلزم توفير المزيد من المساعدات الدولية للمضي قدماً نحو إقامة هيئات انتخابية دائمة وتمكينها من إدارة العمليات الانتخابية مستقبلاً. ويمكن للأطراف الأخرى إكمال ما تبذله البعثة من جهود في هذا الصدد.

٤٧ - وسيتوقف التقدم أيضاً على عدد من القرارات الرئيسية التي تواجه قيادة وشعب هايتي، ومن بينها تحديد التوازن الأنسب لتوزيع المسؤوليات بين السلطات المركزية والمحلية، وتحديد أي المهام ستتولاها السلطات المنتخبة (اللامركزية) والمندوبون الذين تعينهم السلطة التنفيذية (عدم التركيز). كما سيكون من الضروري النظر في أفضل طريقة للتعامل مع الآثار المالية والعملية الهائلة التي ستترتب على الاحتفاظ بشبكة واسعة من السلطات على الصعيد المحلي. وثمة قضية أخرى ستتطلب الاهتمام في السنة المقبلة، وهي تتصل بالأحكام الموجودة في الدستور والتي تقضي بإجراء انتخابات لشغل ثلث مقاعد مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. إذ سيكون من الأهمية إيجاد طريقة لمواصلة تعزيز احترام العمليات التي يقضي بها الدستور، مع مراعاة محدودية الموارد المالية واللوجستية لمتوفرة في البلد لدعم المزيد من الممارسات الانتخابية.

سابعاً - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

٤٨ - لا يزال الهايتيون، الذين يعيشون في أفقر بلد في نصف الكرة الغربي، يعانون من انعدام إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتصل لميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧

التي أقرت مؤخرًا لهايتي إلى ١,٦ بليون دولار، تشكل القروض والمنح الدولية ما يصل إلى ٦٥ في المائة منها. لذلك، فإن الهدافان الرئيسيان يتمثلان في زيادة إيرادات الحكومة وإعادة تنشيط الاقتصاد.

٤٩ - وكما ورد أعلاه، تسعى البعثة لتعزيز قدرة الحكومة على توليد الدخل من خلال إسداء المشورة المتخصصة في المجالات ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، تعمل البعثة بصورة وثيقة مع المسؤولين المحليين في كافة المناطق لتخطيط وتنسيق توصيل الخدمات الاجتماعية الأساسية والاضطلاع بأنشطة التنمية. وبهدف معالجة أكثر المشاكل إلحاحًا فيما يتعلق بتوصيل الخدمات الأساسية، تقدم البعثة الدعم للحكومة في تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة للتنسيق في أنحاء البلد، تضم مندوبي الإدارات، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

٥٠ - ولا يزال ضعف هاييتي إزاء الكوارث الطبيعية يبعث على القلق البالغ. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تسبب إعصار إرنستو، الذي ضرب الجزيرة في ٢٧ آب/أغسطس، في إحداث أضرار لأكثر من ٤٠٠٠ شخص، وأسفر عن مصرع أربعة أشخاص، بينما لا يزال ثلاثة أشخاص في عداد المفقودين، في حين يقيم ٥١٥ شخصًا في ملاجئ مؤقتة، كما دمر الإعصار ٨٣ منزلًا وأصاب ٧٥٩ منزلًا بأضرار. وتسببت الأمطار الغزيرة أيضًا في سلسلة من الفيضانات والانهيارات الأرضية في شمال هاييتي في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وتضررت بلديتان في الشمال الغربي من جراء إعصار وموجات مد بحري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأثرت الفيضانات في منطقة غراند - سالين على ٣٠٠ أسرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أحدثت الأمطار الغزيرة أضرارًا بالغة في مقاطعات غراند - أنسي ونييس والشمال الغربي، مما أسفر عن مصرع ستة أشخاص وإصابة خمسة آخرين، مع حدوث أضرار للبنية الأساسية الاجتماعية، حيث لحق الضرر بمستشفين وثمانٍ محطات لإمدادات المياه وعشرة مدارس؛ كما لحق الدمار أو الضرر بـ ٧٩٢ منزلًا. كما ابلغ عن أضرار واسعة بالزراعة، حيث أصاب الدمار المحاصيل.

٥١ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة للسلطات الهايتية للاستجابة للكوارث، حيث أجرى أفراد البعثة في المناطق تقييمات طارئة للوضع وقدموا الدعم لتنسيق الاستجابة الإنسانية مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وضمن الاستجابة لإعصار إرنستو، تم تنشيط خطة الطوارئ التي وضعتها الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وذلك لدعم الجهود الهايتية. وعقب الانهيارات الأرضية التي وقعت في كاب هاييتين في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، شرع مهندسو البعثة على الفور في العمل مع السلطات المحلية لإزالة كميات كبيرة من

التراب كانت تسد قناة التصريف الرئيسية في وسط المدينة، وذلك لتجنب حدوث فيضانات مستقبلًا. كما واصلت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة تقديم مساعداتها لضحايا الفيضانات السابقة، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز القدرة الوطنية على التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية من خلال توفير المعدات للمؤسسات المحلية، وبناء هياكل مضادة للمياه، وتدريب الأفراد، ونقل التكنولوجيا المناسبة إلى المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وهذه المشاريع، التي تستعين بعمال وطنيين، تفيد قرابة مليون شخص يعيشون في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، كثفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ما تبذله من جهود، من خلال البحوث والدراسات، لزيادة القدرة الوطنية على الإدارة المستدامة لموارد المياه.

٥٢ - وتميزت الفترة التي يغطيها التقرير بارتفاع معدلات إنجاز البرامج التي تديرها الأمم المتحدة، والتي تركز على زيادة إمكانيات الوصول إلى الخدمات الأساسية وسرعة خلق الوظائف. وتقدر مختلف منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة أن مشاريعها قد ولدت معاً أكثر من ٨٤٠ ٦٥٠ شخص/ساعة عمل إضافية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

٥٣ - وطوال الفترة التي يغطيها التقرير، كثفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي من دعمهما في بناء الهياكل اللازمة لإنتاج الغذاء محلياً، وفي توفير المساعدات الغذائية الفورية لأضعف قطاعات السكان، بمن فيهم الأطفال والحوامل والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل. وإجمالاً، تم توزيع ٦ ٧٢٢ كناً من الأغذية على أكثر من ٢٤٥ ٥٠٠ شخصاً، يعيش ٦٥ في المائة منهم خارج العاصمة. وأفادت مقاصف المدارس أكثر من ٥٠ ٠٠٠ تلميذ في بورت أو برنس وأكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ خارج العاصمة. وتم توزيع قرابة ٨٤ كناً من المعونة الغذائية الطارئة في الأحياء الفقيرة في العاصمة.

٥٤ - وبدأ عدد من الوكالات سلسلة من المشاريع كثيفة العمالة لتنظيف أو إصلاح أو بناء مرافق البنية الأساسية في هايتي، بما في ذلك القنوات والجسور والطرق والمدارس والمناطق العامة. كما أن كثيراً من الجهود، مثل قيام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإصلاح أربعة محطات كهربائية صغيرة، كانت تركز على مواقع في المقاطعات بالإضافة إلى الأحياء الفقيرة، مثل سييتي سولي، حيث ساعدت المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تنظيف القنوات والطرق وتحسين أوضاع الإصحاح والنظافة العامة في أكثر من ٤٠ مدرسة، وتوفير المياه لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان. ويقدر الأثر الحالي والمتوقع لتلك المبادرات على خلق الوظائف

بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يوميا، بما في ذلك ٤٠٠ ٥ شخص يوميا من الشباب المعرضين للمخاطر.

٥٥ - وبالتعاون مع الحكومة والشركاء الدوليين، بدأت اليونيسكو برنامجا للتشجيع على محو الأمية. وقدمت اليونيسيف مساعدات لـ ٢٧١ مدرسة ولعلميها، تغطي المناطق المتضررة من أعمال العنف في بورت أو برنس. وبالتعاون مع وزارة التعليم والتدريب المهني واليونيسكو والبنك الدولي، تدعم اليونيسيف الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم، وبخاصة من خلال تشجيع مبادرة إلغاء الرسوم المدرسية لإدخال أكبر عدد ممكن من الأطفال في النظام التعليمي على نطاق البلد.

٥٦ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم دعمه لخدمات الصحة الإنجابية، مع الاهتمام بصفة خاصة برعاية التوليد في الحالات الطارئة للوقاية من الوفيات النفاسية ومرض الأمهات، وتقديم المساعدة للنساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته. ومن خلال برنامج مشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وبالتعاون مع وزارة الصحة العامة، تتلقى حاليا ٥٠ ٠٠٠ من النساء الحوامل خدمات رعاية قبل الوضع وأثناء الوضع وما بعده في أنحاء البلد. وزادت اليونيسيف الدعم الذي تقدمه للبرنامج الوطنية للتحصينات التي تقوم به الوزارة، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، من خلال توفير المعدات والإمدادات وما يتصل بذلك من تدريب. وتم تحصين أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة و٦٠٠ ٠٠٠ امرأة، وهو ضعف العدد الذي تم تحصينه عام ٢٠٠٤.

٥٧ - وستواصل البعثة الاضطلاع بدور هام في تعزيز التنمية ودعم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال ما يبذله نائب الممثل الخاص للأمين العام من جهود لتنسيق عمل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. غير أن توفير الدعم الثنائي المناسب سيكون عاملا حاسما في التمكين لإحراز تقدم حقيقي. وفي هذا السياق، وللتشجيع على سرعة تحقيق فوائد ملموسة، سيتم إطلاق نداء مؤقت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وسيتألف النداء من مجموعة من الإجراءات لدعم أولويات الحكومة وبرنامجها للتعاافي الاجتماعي في عام ٢٠٠٧، مع التركيز على تعزيز المؤسسات والنمو والانتعاش على الصعيد الاقتصادي، وتوصيل الخدمات بصورة أكثر توازنا في أنحاء البلد. كما اتخذت خطوات أخرى لكفالة تعزيز التنسيق بين الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والبعثة، ومع مختلف الأطراف العاملة في ميدان التنمية في هايتي، فضلا عن تحسين الرصد والإبلاغ عن الأثر العام للجهود الإنسانية والإنمائية.

ثامنا - سلوك أفراد الأمم المتحدة وانضباطهم

٥٨ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تسعى إلى الوصول إلى أعلى مستويات النزاهة والانضباط. وفي هذا الصدد، تقوم البعثة بتدريب كل فئات أفراد البعثة على منع الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية، وتضطلع بأنشطة للدعوة مع المجتمعات المحلية، مما في ذلك الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية، وتطبيق القواعد في المواقع النائية. وتلقى الموظفون الوطنيون العاملون في البعثة تدريباً خاصاً لتعزيز فهمهم لحقوقهم وواجباتهم، وأيضاً لتشجيع تحسين التفاهم بين البعثة والسكان الهايتيين.

تاسعا - الآثار المالية

٥٩ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٨/٦٠ بء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رصد ما مجموعه ١٠٠ ٢٠٧ ٤٨٩ دولار، أي ما يعادل مبلغ ٢٥٨ ٧٦٧ ٤٠ دولاراً شهرياً، لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا وافق مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة لما بعد ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ستكون تكلفة الإبقاء على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في حدود المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

٦٠ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١٩٥,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٥٤١,٨ مليون دولار.

٦١ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة ١٧,٢ مليون دولار للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتم رد تكاليف القوات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وفقاً لجدول التسديد الربع سنوي.

عاشرا - ملاحظات

٦٢ - عقب انتخاب الرئيس والبرلمان الجديد، سافرت إلى هايتي في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومكنتني تلك الزيارة من أن أشهد كيف أن الحوار السياسي المتجدد قد خلق فرصة فريدة لمعالجة المشاكل الأساسية الرئيسية في مجالات الأمن وبناء المؤسسات والتنمية

الاجتماعية-الاقتصادية، وذلك على الرغم من هشاشة قاعدة الديمقراطية والاستقرار في البلد. ويمكن لإنجاز العملية الانتخابية وتولي الممثلين المنتخبين مهامهم في كل مستويات الحكومة أن يحقق المزيد من التقدم. غير أن تحقيق هذه الإمكانيات سيتطلب تعاوناً وثيقاً ومتواصلاً بين السلطات الهايتية والبعثة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

٦٣ - ومسؤولية اغتنام هذه الفرصة وضمان تحقيق التقدم لا تزال تقع في المقام الأول على عاتق قيادة هايتي وشعبها. ومثلما أشار من تحاورت معهم في هايتي خلال زيارتي، سيتعين على جميع الأطراف - الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي على حد سواء - أن تواصل العمل في شراكة لتدعيم مؤسسات الدولة القوية وتعزيز القدرات الوطنية. وستظل الحكومة تواجه تحديات كبيرة في الأشهر القادمة، من بينها مسائل من قبيل توزيع المسؤوليات بين السلطات المركزية والمحلية؛ وأفضل طريقة لتلبية كامل الاحتياجات الأمنية في البلد بما يتجاوز مهام الشرطة الأساسية؛ وتحديد الرد المناسب على الجماعات المسلحة، وتطوير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ووضع اللامسات النهائية على خطط إصلاح نظام العدل وإقرار مشاريع القوانين الرئيسية المتصلة بذلك على جناح السرعة؛ وتطوير سبل لحل مشكلة الاحتجاز انتظاراً للمحاكمة؛ واعتماد إطار تشريعي مناسب لمكتب أمين المظالم. وكما اتضح في إقرار خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، فإن اتخاذ قرارات واضحة في هذه المجالات، بالاستفادة مساهمات جميع أصحاب المصلحة، يمكن أن يوفر إطاراً لا غنى عنه للجهود المبذولة لتشجيع إحراز التقدم. غير أن الحالة يمكن أن تتدهور ما لم تتحقق نتائج سريعة في تلك المجالات الرئيسية.

٦٤ - وسيظل استمرار نشر البعثة أمراً لازماً، حيث أن قوى زعزعة الاستقرار لا تزال تستخدم العنف للوصول إلى أغراضها. وسيظل استمرار اشتباك العنصرين العسكري والشرطي في البعثة عاملاً حاسماً في الرد على التهديدات الخطيرة في الوقت الذي لا تزال فيه قدرة هايتي الأمنية في مرحلة مبكرة من تطورها. وأي تخفيضات في الوجود الأمني الدولي من مستويات قوامها الحالي يجب أن يرتبط بحدوث زيادة متناسبة في قدرة المؤسسات الهايتية على تولي المهام ذات الصلة، مع مراعاة أية تغييرات تطرأ على المناخ الأمني.

٦٥ - ومع إنجاز الدورة الانتخابية، ظلت البعثة تدعم الحكومة الجديدة في إنشاء مؤسسات حكومية قوية وقادرة على الاستمرار للحكم وسيادة القانون. كما تقدم البعثة الدعم لتعزيز القدرات في ميدان حقوق الإنسان وتنسيق الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وقد تشكلت الأولويات بالنظر إلى احتياجات هايتي، وهي تتركز على المجالات التي ترتبط أشد الارتباط

بتحقيق الاستقرار، حيث يمكن للبعثة أن تسهم بإسهامات رئيسية في المراحل الأولى من عملية أطول أجلا. غير أن العمل قد بدأ لتوه، وسيتعين أن تواصل البعثة مشاركتها.

٦٦ - وبناء عليه، فإنني أوصي بتمديد البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى، بالولاية المنصوص عليها في القرارات ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، وبالحد الأقصى لقوام القوات والشرطة المأذون به حاليا. وفي الوقت ذاته، فإن قدرة البعثة على النجاح ستوقف على التعاون إلى أقصى حد مع السلطات الهايتية في جميع مجالات أنشطتها. وإنني أحث القيادة الهايتية على مواصلة العمل مع البعثة لتعزيز الشراكة الوثيقة التي أسهمت إسهاما كبيرا في التقدم المحرز حتى الآن.

٦٧ - ويجب ألا يغيب عن الذهن أن البعثة تستطيع الاستجابة لأكثر احتياجات هايتي إلحاحا فحسب. وسيظل استمرار المساعدات الثنائية عنصرا لا غنى عنه لمواصلة تعزيز وتدعيم هياكل الحكم الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك من خلال تلبية الاحتياجات الرئيسية على صعيد البنية الأساسية. كما سيكون ذلك عاملا بالغ الأهمية في تحقيق تحسينات ملموسة في الحياة اليومية لأبناء هايتي. وفي حين أن البيانات التي صدرت أثناء مؤتمري المانحين الدوليين في بورت أو برنس في تموز/يوليه، ثم في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر، توفر مؤشرات مشجعة على استمرار الالتزام، فإن معدل مدفوعات المعونة الدولية يبدو أقل مما يلزم. وهذه التأخيرات في تمويل برامج بناء القدرات ودعم المؤسسات يمكن أن يشكل تحديا خطيرا للاستقرار. والنداء المؤقت من أجل هايتي، الذي سيصدر في أواخر كانون الأول/ديسمبر، سيحدد عددا من المجالات الرئيسية التي تتسم الاستجابة السريعة للاحتياجات فيها بالأهمية بشكل خاص. ويُعد تحقيق تحسينات ملموسة في الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لعموم السكان، بما في ذلك من خلال خلق فرص العمل، عاملا أساسيا في إحباط أي زيادة في مشاعر السخط الشعبي التي يمكن أن تبدد كل ما تحقق حتى الآن.

٦٨ - وأود أن أكرر التعبير عن امتناني للدول الأعضاء المشاركة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، وكذلك للمجموعة الأساسية، لما قدموه من دعم لتنفيذ ولاية البعثة. كما أود بصفة خاصة أن أحيي ذكرى الجنديين الأردنيين من حفظة السلام اللذين ضحيا بحياتيهما في تشرين الثاني/نوفمبر وهما يعملان من أجل تعزيز الاستقرار في هايتي. وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص، إدمون ميليه، ولجميع موظفي البعثة لما يبدونه من إخلاص وجهد من أجل دفع العملية الديمقراطية قدما في هايتي.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد
عسكريين ووحدات (في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

البلد	أفراد/ضباط	القوات	المجموع
الأرجنتين	٩	٥٤٨	٥٥٧
الأردن	١١	٧٥٠	٧٦١
إكوادور	١	٧٣	٧٤
أوروغواي	١٤	١ ١٢٢	١ ١٣٦
باراغواي	٣	—	٣
باكستان	١	—	١
البرازيل*	١٣	١ ١٩٨	١ ٢١١
بوليفيا	٢	٢١٥	٢١٧
بيرو	٥	٢٠٥	٢١٠
سري لانكا	٩	٩٥٠	٩٥٩
شيلي	٦	٤٩٧	٥٠٣
غواتيمالا	٥	١٠٠	١٠٥
فرنسا	٢	—	٢
الفلبين	٢	١٥٤	١٥٦
كرواتيا	١	—	١
كندا	٦	—	٦
المغرب	١	—	١
نيبال	٧	٧٤٩	٧٥٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	—	٣
المجموع	١٠١	٦ ٥٦١	٦ ٦٦٢

* بما في ذلك قائد القوة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بضباط
الشرطة المدنية ووحدات الشرطة المشكلة (في ١٠ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

البلد	ضباط شرطة مدنية	وحدات شرطة مشكلة	المجموع
الإتحاد الروسي	٨	—	٨
الأرجنتين	٤	—	٤
الأردن	٤	٢٨٨	٢٩٢
إسبانيا	٤٦	—	٤٦
أستراليا	١	—	١
أوروغواي	٤	—	٤
باكستان	—	٢٤٩	٢٤٩
بنن	٣٠	—	٣٠
بور كينا فاسو	٧٣	—	٧٣
تركيا	٢٨	—	٢٨
تشاد	٨	—	٨
توغو	٩	—	٩
رواندا	١١	—	١١
رومانيا	١٠	—	١٠
السلفادور	٢	—	٢
السنغال	٤٠	٨٤	١٢٤
سيراليون	٢	—	٢
شيلي	١٠	—	١٠
الصين	٥	١٢٥	١٣٠
غرينادا	١	—	١
غينيا	٥٩	—	٥٩
فانواتو	٣	—	٣
فرنسا	٧٣	—	٧٣
الفلبين	٤١	—	٤١
الكاميرون	٤٣	—	٤٣
كندا	٧٩	—	٧٩
كولومبيا	٢	—	٢
مالي	٢٤	—	٢٤
مدغشقر	١	—	١
مصر	٧	—	٧
موريشيوس	٢	—	٢
نيبال	٧	١٢٤	١٣١
النيجر	٥٩	—	٥٩
نيجيريا	—	١٢٥	١٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٨	—	٤٨
اليمن	٣	—	٣
المجموع	٧٤٧	٩٩٥	١٧٤٢

